

# المحور الصرفى ودلالة الكلمة

إعداد

الأستاذ الدكتور

إبراهيم إبراهيم بركات

جامعة المنصورة - كلية الآداب

المجلة العلمية - جامعة دمياط

العدد 63 يوليو 2012

مقدمة

هذا البحث : " المحورُ الصرفيُّ ودلالةُ الكلمةِ " يشيرُ إلى ما يمكنُ أن يكونَ عليه التنوعُ الدلاليُّ للكلمةِ بأقسامِها في اللغةِ ؛ لذا فإنَّه يعرضُ جانبًا من أفكارٍ محدودةٍ في هذا الاتجاهِ ، هي :

- المحورُ الصرفيُّ .

- التوليدُ من الجذرِ .

- نماءُ الألفاظِ اللغويةِ .

- من العلاقةِ بين الصرفِ والدلالةِ عند اللغويين .

- من الصيغِ الصرفيةِ و الدلالةِ .

- من العدولِ الصرفيِّ .

وليست هذه الأفكارُ إلا إشاراتٍ للبحثِ في هذا المجالِ اللغويِّ من العلاقةِ بين الصرفِ والدلالةِ من خلالِ الإحداثِ اللغويِّ والترابطِ الكلميِّ وبيانِ كيفيةِ تأثيرِ هيئةِ الكلمةِ وبنيتها في الجانبِ الدلاليِّ .

وقد اعتمدَ هذا البحثُ المنهجَ الوصفيَّ للوصولِ إلى أفكارِهِ ، مع الاستعانةِ بالاستقراءِ والتحليلِ والاستنباطِ ، ولا أزعُمُ أنَّ ما تضمنه جامعٌ مانعٌ لما يجبُ أن يكونَ عليه ، ولكنه إشاراتٌ وتوجيهاتٌ تحتاجُ إلى استكمالٍ وإكمالٍ . والله الهادي والموفقُ إلى سواءِ السبيلِ .

### المحورُ الصرفيُّ

اللغةُ والكلامُ اللذانِ ينمُّ كلُّ منهما بواسطةِ الجملةِ أو الجملِ ، أو مضاعفاتها ، وهي بدورها لا تتمُّ إلا بواسطةِ الكلمةِ يحتاجان إلى تنميةٍ مستمرةٍ في هذا الأساسِ البنيويِّ لهما ، وهو الكلمةُ .

وإذا كانت أصواتُ أيِّ لغةٍ محدودةً وغيرَ قابلةٍ للنموِّ ، فإن الكلماتِ لا بد أن تكونَ في نموٍّ مستمرٍّ للوفاءِ بحاجةِ اللغوى .

يتمُّ هذا النموُّ والثراءُ من الطريقِ البنيويِّ ، أو المحورِ الصرفيِّ لدلالةِ الكلمةِ .  
والصرفُ علمٌ بأصولٍ يُعرفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكلمةِ التي ليست بإعرابٍ ولا بناءٍ للدلالةِ على المعانى المختلفةِ.

فهو تحويلُ الأصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ لا تحصلُ إلا بها ، كاسمى الفاعلِ والمفعولِ واسمِ التفضيلِ والتنثيةِ والجمعِ ...إلى غير ذلك.  
وموضوعه الألفاظُ العربيةُ من حيثُ تلك الأحوالُ .

فعلمُ الصرفِ أو المحورُ الصرفيُّ يهتمُّ بأحوالِ بناءِ الكلمةِ ، أى : أحوالَ هيئةِ الكلمةِ الملحوظةِ من حركةٍ وسكونٍ وعددِ حروفٍ ، وزيادةٍ ، ونقصانٍ ، إلى غير ذلك، مع ملاحظةٍ أنَّ هذه الأحوالَ أو الهيئاتِ ترتبطُ بالتغيرِ الدلالىِّ الحادثِ فى الكلمةِ بسببِ التغيرِ فى المبنى ، فكلُّ تغيرٍ فى مبنى الكلمةِ يصحبهُ تغيرٌ دلالىٌّ فيها يكونُ من اهتمامِ علمِ الصرفِ ، وقد يكونُ التغيرُ بسببِ الخلافِ بين اللغاتِ.

يحدثُ التباسٌ بين دارسى اللغةِ من حيثِ إجراءِ بعضِ الظواهرِ اللغويةِ ضمنَ النظامِ الصرفيِّ ، أو النظامِ النحوى ، كظاهرةِ التعريفِ والتكثيرِ .

وأستاذنا الدكتور تمام حسان يضعُ النظامَ الصرفيِّ فى العربيةِ فى أنظمةٍ فرعيةٍ ثلاثةٍ ، تتمثلُ فى<sup>(1)</sup>:

- أقسامِ الكلمِ : (أسماءٍ وأفعالٍ وحروفٍ) .
- المطابقاتُ: (العددِ ، والنوعِ ، والشخصِ ، أى : المتكلمَ والمخاطبَ والغائبَ ، والتعيينِ ، أى : المعرفةَ والنكرةَ )

(1) انظر: مقالات في اللغة والأدب : 113 ، 256 ، 257 .

- الاشتقاق : (نظام الأصول - نظام الزوائد) .

ولكنَّ أحدَ هذه الأنظمةِ , وهو قسمُ المطابقاتِ يُدرسُ من خلالِ منظورين :  
- منظورُ الكلمةِ في ذاتها , من خلالِ أحدِ جوانبِ المطابقةِ السابقةِ , وهذه دراسةٌ صرفيةٌ بحتةٌ ؛ لأنها تكونُ مختصةً بدراسةِ هيئةِ الكلمةِ أو مبناها الذي يقابله دلالةٌ يكون لها اعتبارُها , من حيثُ استخدامُ هذا المبنى أو ذلك .

- منظورُ الكلمةِ من خلالِ علاقتها بلاحقها أو سابقها , تبعاً لما يتطلبه النظامُ النحويُّ أو قوانينُ التركيبِ , وهذه دراسةٌ نحويةٌ تركيبيةٌ , تختصُّ بوضعِ شروطِ التركيبِ الإفراديِّ أو الإسناديِّ .

ويلحظُ أنَّ هذا القسمَ الذي يحدثُ فيه التباسٌ بين الدارسين اللغويين يختصُّ بهيئةِ الكلمةِ , والزيادةِ السابقةِ عليها , أو اللاحقةِ بها , والتي يصحبها أثرٌ دلاليُّ .

ولا تختصُّ ظاهرةُ التعريفِ والتكثيرِ بإعرابِ الكلمةِ , قد يقالُ : إنها تختصُّ ببنائها من حيثِ أنواعِ المعارفِ المبنيةِ , ولكنَّ هذا منقوضٌ بأنَّ هذه الأنواعَ مبنيةٌ دائماً دونَ إعرابِ , فلا تكونُ مبنيةً تارةً في تركيبِ , ومعربةً تارةً أخرى في تركيبٍ آخرَ . وقد يقالُ - كما قيلَ - إنَّ أداةَ التعريفِ تُذهبُ التنوينَ , ولكنَّ هذا ضرورةٌ , ويجبُ على ذلكُ النحاةِ؛ حيثُ لا يجتمعُ الضدانِ , فالتعريفُ الذي علامتهُ أداته , والتكثيرُ الذي علامتهُ التنوينُ لا يجتمعان في كلمةٍ واحدةٍ . وربما التبسَ هذا الأمرُ على هؤلاءِ نظراً لدراسةِ النحاةِ للمعارفِ من خلالِ دراساتهمِ للأبوابِ النحويةِ , لكنه يلحظُ أنهم إنما فعلوا ذلكَ - ليس من خلالِ

الأبواب النحوية - كما يُعتقد- وإنما يكون ذلك مصاحباً لأقسام الكلمة , أو تالياً لها , كما أنّ هناك قضايا تركيبية تُدرَسُ من خلال المعارف , نحو : أحوال ذكر الضمير وحذفه , جملة الصلة , الضمير العائد ... إلى غير ذلك, ويلزم دراستها في دراسة التركيب أو الجملة , وهو علم النحو .

ويلحظ أن أداة التعريف ليست مؤثرة في الإعراب , كما أن التتوين ليس بذى أثر فيه , وكلُّ منهما ذو أداءٍ دلاليٍّ بحتٍ , ولا يكون إلا من خلال سبقه أو لحاقه بغيره من الأسماء التي تحتلُّ ذلك , أي أنه يتعلق بصورة الاسموبهيئته , فالفرق بين : (رجلٌ) بالتتوين , و(الرجل) إنما هو في الهيئة أو الصورة , ويصحُّ هذا الفرقَ تغييرٌ في المعنى أو الدلالة, وهو جانبٌ صرفيٌّ بحتٌ . ويسايرُ هذا قضايا العدد والنوع وأقسام الفعل إلى غير ذلك , وكلُّ منها تدخلُ ضمنَ الدراسة الصرفية , مع عدم إغفالِ أن هذه الأقسام والقضايا الصرفية تتأثرُ من جانبٍ آخرَ بالدراسة التركيبية أو النحوية ; حيث يحدثُ بها تغييراتٌ بسببِ الجملة أو التركيب .

ويبدو أنه يجبُ علينا أن ننظرَ في تقسيم الكلمة في اللغة العربية إلى معربة ومبنية, أهدا يختصُّ بالدراسة الصرفية ؟ أم يختصُّ بالدراسة النحوية؟ . وإن كان الإعرابُ والبناءُ مصدرين مصطلحين يختصان بدراسةٍ أواخرِ الكلماتِ دراسةً نحويةً ; لأنهما لا يكونان إلا من خلال التركيب , فإنهما يختلفان اختلافاً بيناً عن مصطلحي المعرب والمبنى , اللذين يختصان بأقسام الكلمة , فكما أنّ أقسامَ الكلمة من حيث اسميتها أو فعليتها أو حرفيتها , وأقسامَ الفعل , وأقسامَ الاسم من جوانبه المتعددة دراسةً صرفيةً , فكذلك يجبُ أن يكونقسما الكلمة من حيث الإعرابُ والبناءُ , وهما : المعربة والمبنية .

والفرقُ بين الإعرابِ والبناءِ من جانبِ والمعربِ والمبنى من جانبٍ آخرَ - كما ذكرتُ - ينشأ من خلالِ الفرقِ بين الجملة والكلمة .

فإذا قلنا مثلاً : إن الرجلَ معرَبٌ , فهذا يختصُّ بنوعها صرفياً , ويكونحكماً واحداً عليها, وهو صفتها من حيث الإعرابُ , ولكنَّ جهاتِ إعرابها هو ما يختصُّ به علمُ النحوِ ؛ لأنَّ الكلمةَ ذاتها, والتي حكمنا عليها بأنها معرَبٌ , قد تكونُ من حيثُ الحكمُ الإعرابيُّ مرفوعةً أو منصوبةً أو مجرورةً , منونةً وغيرَ منونةٍ , وكلُّ حكمٍ إعرابيٍّ له علاقاته الدلاليةُ المختلفةُ التي تساندُ هذا الحكمَ , بل تفرضه من فاعليةٍ ومفعوليةٍ وإضافةٍ ... أو غيرِ ذلك, كما أنَّ له علاماته الإعرابيةَ التي تتعددُ بتعددِ الأقسامِ الاسميةِ .

أما المبنيةُ وهو حكمٌ صرفيٌّ عليها , فإنها تتخذُ كذلك مواقعَ إعرابيةً , ذاتَ حكمٍ إعرابيٍّ , دونَ علاماتٍ إعرابيةٍ ؛ لأنَّ قسمها الصرفيَّ مبنيٌّ , لا يتغيرُ آخره في الكلام.

فتغيرُ الآخرِ وعدمُ تغيره يختصُّ بهيئةِ الكلمةِ , وإن كان ينشأ من العلاقاتِ التركيبيةِ ؛ فهو يختصُّ بهيئةِ الكلمةِ أو مبناها من حيثُ وضعها اللغويُّ , فالكلمةُ من حيثُ هذا المعيارُ إما معرَبٌ وإما مبنيةٌ وإما مترددةٌ بينهما , وأثرُ ذلك يظهرُ في التركيبِ . فالبناءُ والإعرابُ يسريان على كلِّ أقسامِ الكلمةِ .

#### ملحوظة:

لا جدالَ في أن القوانينَ الصرفيةَ العامةَ تحددُ - إلى حدِّ بعيدٍ - نوعَ الكلمةِ , والتصنيفَ الخاصَّ الذي تنتمي إليه .

وأذكرُ بأنه كان للصرفيين العربِ باعٌ طويلٌ في هذا المجالِ , وقد حدثوا أصنافَ الكلمِ العربيِّ حدًّا دقيقاً ؛ إلا ما خرجَ منه عن هذه القواعدِ والقوانينِ . وما السماتُ التي تتركزُ فيما ذكره من صيغٍ متنوعةٍ إلا خيرٌ شاهدٍ لهم .

#### التوليدُ من الجندرِ

النظام الصرفي في اللغة العربية محكمٌ ودقيقٌ ؛ لأنها لغةٌ اشتقاقيةٌ ، يدلُّ جذرُ المادةِ الثلاثيُّ أو غيرُه على مدلولٍ متوارثٍ ، فهو معجميٌّ ، وعن طريق هذه العلاقة بين الجذرِ والدلالةِ ، وعن طريق القوانينِ الصرفيةِ يمكنُ أن تولدَ عديدٌ من الكلماتِ تبعاً للأبوابِ الصرفيةِ التي ترتبطُ بدلالةٍ عامةٍ حدَّها علمُ الصرفِ .

تسيرُ جهةُ التوليدِ في اللغةِ العربيةِ في اتجاهينِ أساسيينِ :

أولهما : اتجاهُ الاسمِ :

حيثُ يمكنُ توليدُ المصدرِ - سماعياً أو قياسياً - والمصدرِ الميميِّ ، واسمِ الفاعلِ ، واسمِ المفعولِ ، وصيغِ المبالغةِ ، والصفةِ المشبهةِ باسمِ الفاعلِ ، واسمِ التفضيلِ ، واسمِ الزمانِ ، واسمِ المكانِ ، واسمِ الآلةِ ، والمصدرِ الصناعيِّ ، وما يمكنُ أن يؤنثَ من هذه الأبوابِ إلى جانبِ المذكرِ منها ، وما يمكنُ أن يثنى وأن يجمعَ منها ، إلى جانبِ ما دلَّ على الواحدِ منها ، وما يمكنُ أن يعرفَ إلى جانبِ النكرةِ . هذا إلى جانبِ ما يمكنُ أن يُصغَرَ منها ، وما يمكنُ أن ينسبَ إليها ... إلى غيرِ ذلك .

وكلُّ جذرٍ في اللغةِ العربيةِ - تقريباً - من حقِّه أن يلجَ هذه الأبوابِ ، وأن يلبسَ ثيابها ، وأن يعطى مدلولها . فكلُّ بابٍ صرفيٍّ له مدلولٌ عامٌّ ، وكلُّ الجذورِ تندرجُ تحت هذا المدلولِ ، ما دامت قد جاءت على هذا البابِ .

والاسمُ الواحدُ من الأبوابِ الصرفيةِ السابقةِ يدلُّ على عدِّجوانبٍ دلاليةٍ ؛ حيثُ :

- دلالةُ الجذرِ .

- دلالةُ الصيغةِ ذاتها .

- دلالةُ العددِ .

- دلالةُ النوعِ .

- دلالة الإعراب أو الموقعية .
- دلالة التعيين : ( التعريف أو التنكير ) .
- دلالة النسبة .
- دلالة التصغير , وغيرها مما قد يحدث من دلالات تدلُّ عليها البنية والصيغة , كدلالة المبالغة من خلال دلالة الصيغة , أو زيادة التاء<sup>(2)</sup> , أو غيرها .
- فكلمة ( صادق ) تدلُّ على فاعلِ صدقِ مفردِ مذكرِ نكرة , يتسمُّ بالعلامة الإعرابية التي تنطقُ بها , والتي تدلُّ على دلالة الموقعية في الجملة .
- ويتغيرُ جانبٌ من الدلالة فيما إذا نُطقت ( صِدِّيق ) ؛ حيث تزدادُ دلالة الفاعلية إلى درجة الكثرة ؛ لتدلَّ على المبالغة في الصدق .
- وتتغيرُ كلُّ الجوانبِ الدلالية السابقة فيما إذا نطقنا ( فضليات ) . فكلُّ تغييرٍ في مبنى الاسم يقابله تغييرٌ في أحد جوانبه الدلالية المتعددة المتشابهة , لا يقتصرُ أثره على الاسم, بل يتعدى ذلك ليؤثرَ في المجموع الدلاليِّ الأقربِ إليه , والذي هو عنصرٌ أصغرٌ من عناصره اللفظية .
- والآخر: جهة الفعل :**

حيث يتغيرُ جانبٌ من الجوانبِ الدلالية للفعلِ عن طريق ما يسمى في علم الصرفِ بأحرفِ الزيادة , فتتكونُ عدةٌ صيغ , كلُّ صيغةٍ يكونُ لها عدةٌ مدلولاتٍ , تضمنتها كتبُ الصرفِ .

فإذا كان الفعلُ ( خرج ) يدلُّ على خروجٍ من مفردٍ معلومٍ مذكرٍ غائبٍ في زمنٍ مضى , فإن جانباً من هذه الدلالة يتغيرُ فيما إذا أصبحَ ( يخرجُ ) ؛ حيث يتغيرُ الزمنُ الماضي إلى زمنٍ حاليٍّ , ويتغيرُ جانبٌ آخرٌ من دلالاته إذا أصبحَ الفعلُ

<sup>(2)</sup> انظر : المقتضب 4- 262/ شرح ابن يعيش 2-98/ المزهرة 2- 205, 206/ شرح التصريح



( يخرجون ) ؛ حيث يدلُّ على : خروجٍ من جماعةٍ ذكورٍ غائبينَ معلومينَ فى الزمنِ الحالِيِّ ، والفعلُ لم يُسبقْ بناصبٍ ولا بجازمٍ .

وهكذا يمكنُ أن تدلَّ صيغةُ الفعلِ أو مبناهُ على عدَّةِ جوانبٍ من الدلالاتِ :

- دلالةُ الجذرِ المعجميةِ ، ( دلالةُ الحدثِ الحادثِ ) .

- دلالةُ عددِ المسندِ إليه الفعلِ ، وهو الفاعلُ .

- دلالةُ نوعِ المسندِ إليه .

- دلالةُ معلوميةِ المسندِ إليه ، أو عدمها .

- دلالةُ تشخيصِ المسندِ إليه : ( غيابٍ أو حضورٍ أو تكلمٍ ) .

- دلالةُ الزمنِ .

- دلالةُ الإعرابِ .

- إلى جانبِ دلالةِ الحروفِ الزائدةِ ، التى تزدادُ على الجذرِ .

وقد تتشعبُ دلالةُ المسندِ إليه ، ودلالةُ تشخيصه ، فيما إذا سبقه الفعلُ ولم يذكرْ ،

لكنه يمكنُ الحدسُ بهما طبقاً للقواعدِ الصرفيةِ .

ويحارُ بنا الأمرُ فى تصنيفِ الدلالةِ بين النطقينِ فى : يَخْرُجُ ، ويُخْرِجُ ، بفتح

الياءِ فى الأولِ ، وضمِّها فى الثانى ، وضمِّ الراءِ فى الأولِ ، وكسرها فى

الثانى ، أهى بسببِ دلالةِ الصيغةِ ؟ ، أم بسببِ دلالةِ التغيرِ الحركيِّ أو الخلافِ

الحركيِّ ؟ .

والنظامُ الصرفيُّ فى اللغةِ العربيةِ يقومُ على هذينِ العنصرينِ اللفظيينِ من

أقسامِ الكلمةِ ؛ حيثُ إن اللغةَ تتَّرى بهما من خلالِ التغيراتِ الحادثةِ فى بنى كلِّ

منهما ، وبالتالي يؤدى ذلك إلى إثراءِ فى الجانبِ الدلاليِّ الكلىِّ .

ولا نغفلُ ما يتدخلُ فى توجيهِ الناتجِ الدلاليِّ للكلمةِ ؛ حيثُ :

-القسمُ الثالثُ للكلمةِ ، وهو الحروفُ ؛ لأنها إما أن تكونَ فى اسمٍ ، وإما أن

تكونَ فى فعلٍ أو له .

- الموقعية اللفظية دون الموقعية الإعرابية , وأقصدُ بها : موقعَ الكلمة في الجملة نطقاً, أى: ترتيبَ نطقها بالنسبة للعناصر اللفظية المجاورة لها : سابقةً ولاحقةً .

- الجوانبُ الأخرى المذكورة سابقاً من السياق , والموقف , والحال , ... وغير ذلك.

فكلُّ ذلك يجتمعُ في الكلمة ويؤجِّه لإعطائها دلالتها المقصودة .

### نماء الألفاظ اللغوية

تتنامي الألفاظُ في اللغة العربية وتتكاثرُ من خلال عدة طرق , يخضع معظمها للطبيعة الصوتية والتكوينية للغة , فاللغة العربية اشتقاقية , غيرُ تركيبية في المقام الأول, أو أرادَ لها أصحابها المحدثون ألا تكونَ تركيبيةً تركيباً مزجياً في صورةٍ واسعة؛ تمسكاً بالتراث اللغويِّ التليدِ ؛ ذلك على غيرِ إراداتِ أصحاب لغاتِ اشتقاقيةٍ أخرى , أثرت أن تستعينَ بالتركيبِ المزجى في توليدِ الألفاظِ , والتعبيرِ عن المدلولاتِ المستحدثة .

لكنَّ اشتقاقيةَ اللغة العربية متميزةٌ بعدة أمورٍ, تتمثلُ في الدقةِ الواسعةِ من خلالِ عدة طرقٍ, منها - في إشاراتٍ - :

- قواعدُ بناءِ الكلمةِ بكلِّ جوانبها الشكليةِ والدلاليةِ ؛ حتى إنه لايشذُّ عنها إلا كلماتٌ محدودةٌ , يخضعُ معظمها للهجاتِ بعضِ القبائلِ , فتكونُ بذلك استعمالاتٍ لغويةً خاصةً, وهذان الجانبانِ يحتاجانِ إلى دراسةٍ شاملةٍ وعميقةٍ

- إحكام النطق بالتنوع المحدود للحركات , فهي ليست كالحركات الخلفية والأمامية ... إلخ . فإننى أرى أنها غير محكمة , كما أنها غير دقيقة , ويكون اختلافها بيناً من شخص إلى آخر .
- سعتها المحكمة الدقيقة فى بناء الألفاظ أو الدلالات اللغوية ؛ فالثروة اللفظية فى اللغة العربية تنتمى من طريق(3):

- القياس .
- الاشتقاق , والقلب , والإبدال , والإعلال , والنحت , والوضع والارتجال , والاشتراك اللفظي , والترادف , والتغير الدلالي بوجه عام .
- الاقتراض , والتعريب .

ويذهب الدكتور تمام حسان إلى إثبات وظيفة للصوت فى تكوين الكلمات ؛ حيث تتغير المعانى .

فيذكر: " فللحروف معانٍ وظيفيةٌ , تتضح حين نستخرج حرفاً من الكلمة , أو نضيف إليها حرفاً , أو نحل حرفاً فيها محل حرفٍ منها , فنجد المعنى يتغير مع كل من هذه الإجراءات .

فإذا أخذنا كلمةً مثل ( ثار ) , وأضفنا إليها همزةً فى البداية تغير معناها من اللزوم إلى التعدى , وأصبحت الكلمة (أثار) , فإذا أزلنا محلّ الثاء جيماً أصبحت الكلمة

( جار ) , وهلمّ جرا .

(3) انظر فى ذلك : الخصائص لابن جنى , الجزء الثانى والأول / فصول فى فقه اللغة , د. رمضان عبد التواب / دراسات فى فقه اللغة , د. صبحى الصالح / عوامل تنمية اللغة العربية , د. توفيق شاهين .

والمسئولُ عن تغييرِ المعنى في كلِّ حالةٍ هو تغييرُ حرفٍ من حروفِ الكلمةِ ، وهذا يدلُّنا على أنَّ الحرفَ يؤدي قسطاً من المعنى العامِّ ، هو وظيفيٌّ في طبيعتهِ ، ومعنى ذلك ببساطةٍ أنَّ الحرفَ يؤدي وظيفةً معينةً بوجوده في صورةِ الكلمةِ . " (4)

ولقد ذكرتُ هذه الفكرةَ في الجانبِ الصرفيِّ ؛ حيث لا يُوجد فيها تقابلٌ بين طبيعةِ الصوتِ والمعنى ، ولكنها تشيرُ إلى وظيفةِ الصوتِ في بناءِ الكلماتِ . فهي فكرةٌ صرفيةٌ محضةٌ . وكلُّ تغييرٍ صرفيٍّ في الكلمةِ يقابلهُ تغييرٌ دلاليٌّ ؛ حيثُ تتشعبُ دلالةُ الكلمةِ الواحدةِ إلى عدةِ دلالاتٍ تتنوعُ تبعاً لبنيتهاِ الصرفيةِ .

والتغيراتُ الصرفيةُ الحادثةُ في الكلماتِ تتمُّ باستخدام :

- السوابق: نحو: الرجل ، استخرج ، أنزل .
- الحشايا : نحو: كاتب ، تقاتل ، سميع ، أكل ، طفيل .
- اللواحق: نحو: مسلمون ، يفهمون ، مسلمة ، مؤمنات ، مصرى .
- المخالفة بين الحركات : قد تكونُ للتنوعِ بين الأفعالِ صيغةً ونوعاً ، نحو: أفهمَ ، وأفهمَ (بالبناءِ للمعلومِ في الأولِ ، والبناءِ للمجهولِ في الثاني) ، ولا تتكحوا ...

ولا تُتكحوا ...

وقد يستخدمُ الخلافُ بين الحركاتِ في تنويعِ الكلمةِ بين الاسميةِ والفعليةِ ، من ذلك:

(4) اللغة بين المعيارية والوصفية : 118.

- خَلَقَ (ماضٍ مبنيٍّ للمعلومِ) ، خَلُقَ (ماضٍ دالٍ على الثباتِ واللزومِ) .  
 خُلِقَ (ماضٍ مبنيٍّ للمجهولِ) خُلُقَ ( اسمٌ جمعٍ ) .  
 خَلَقُوا (ماضٍ مبنيٍّ للمعلومِ مسندٌ إلى جماعةٍ ذكورٍ) .  
 كَاتَبَ (اسمٌ فاعلٍ) ، كَاتَبَ (فعلٌ) ، سَاعَدَ وَسَاعَدَ .....

وقد يُستخدمُ لتنويعِ الأسماءِ بينِ مجموعاتٍ مختلفةٍ ذاتِ دلالاتٍ مختلفةٍ ،  
 نحوالتنوعِ بينِ :

-الجمعِ والمصدرِ : نحو: أَعْطَاكَ وِ إعْطَاكَ ، أَقْرَانَ وِ إقْرَانَ ، أَضَوَاءَ وِ إضَوَاءَ ،  
 أَعْمَالَ وِ إعمَالَ ، أَعْدَادَ وِ إعدَادَ ، أَعْرَاضَ وِ إعرَاضَ ، أَطْلَالَ وِ إطلَالَ ، أَدْبَارَ  
 وِ إدْبَارَ ، صَبْرٌ وِ صَبْرٌ .....

-الجمعِ والمفردِ ، نحو: أُسْدٌ وِ أُسَدٌ .....

-اسمينِ مختلفي الدلالةِ، نحو: فُلْكَ وِ فَلَكَ .....

-الحذفِ ، نحو : عرب ، روم ، زنج ، صرب ، تُرْكٌ ، إنجليز ، روس  
 .....

حيثُ يفرقُ بينِ الواحدِ وجمعه بحذفِ الياءِ ؛ إذ مفردٌ كلُّ مما سبقَ : عربى ،  
 رومى ، زنجى ، صربى ، تركى ، إنجليزى ، روسى .....

وكذلك : تمرٌ ، وردٌ ، نخلٌ ، زهرٌ ..... ؛ حيثُ يفرقُ بينِ جمعه وواحدِ  
 بحذفِ التاءِ ؛ إذ المفردُ على الترتيبِ : ثمرةٌ ، وردةٌ ، نخلةٌ ، زهرةٌ .....

- تقصيرِ الحركةِ ، أو إطالتها ، وذلك كما فى : ارمٌ ، وارمى .....

حيثُ يُؤمَرُ المذكرُ بالأولى ، والأخرى يُؤمَرُ بها الأنثى ، والفارقُ الصوتى  
 بينهما هو تقصيرُ الحركةِ فى الأولى ، وإطالتها فى الأخرى ، وهى حركةٌ  
 الكسرةُ ؛ حيثُ يعبرُ عن تقصيرِ الحركةِ فى علمِ النحوِ بحذفِ الياءِ ، ويعبرُ عن

إطالتها بياءً ، وهو ضميرٌ يدلُّ على المخاطبةِ ، ويكون كلمةً في محلِّ رفعٍ ؛ لأنها الفاعلُ.

ومثْلُ ذلك : كَتَبَ وكتَبَا ؛ حيثُ يدلُّ الأولُ على الإسنادِ إلى المفردِ المذكرِ ، ويدلُّ الثاني على الإسنادِ إلى المثني المذكرِ ، والفارقُ اللفظيُّ الذي يدلُّ على الجانبِ الصرفيِّ يبدو في تقصيرِ الحركةِ في الأولِ ، وإطالةِ الحركةِ في الثاني .

وفائدةُ التصريفِ حصولُ المعاني المختلفةِ المتشعبةِ عن معنى واحدٍ ، فهو نظرٌ في ذاتِ الكلمةِ (5) ، يذكرُ ابنُ فارسٍ : " من فاته علمه فاته المعظم ؛ لأننا نقول :

(وجد) كلمةٌ مبهمَةٌ ، فإذا صرفناها اتضحت فقلنا في المالِ : (وَجَدًا) ، وفي

الضالةِ : وَجَدَانَا ، وفي الغضبِ : مَوْجِدًا ، وفي الحزنِ : وَجْدًا ..... " (6)

ومنه ما يقال للطريق في الرملِ : (خَبَّةٌ) ، وللأرضِ المخصبةِ و المجدبةِ (خُبَّةٌ)

، ومن ذلك الكثيرُ في اللغةِ ، وألَّفَ الأوائلُ في ذلك الكتبَ : المتلثاتِ ،

والفروقِ ، والفصيحِ ..... وغيرها.

### من العلاقة بين الصرفِ والدلالةِ عند اللغويين

يشيرُ ابنُ جنى في كتابه الخصائصِ من خلالِ : ( بابٌ في إمساسِ الألفاظِ أشباهَ

المعاني ) (7) إلى عدةِ أمورٍ صرفيةٍ تربط بين مبنى الكلمةِ وما وضعت له من

دلالةٍ من ذلك :

(5) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشى : 1- 297

(6) الصاحبى : 162.

(7) الخصائص 2- 152 : 157

- (صر) لصوتِ الجندبِ , كأنهم توهموا في صوتِه استطالةً ومدًا , فقالوا :  
صر , باختيارِ الصادِ والراءِ المضعَّفةِ .
- (صرصر) لصوتِ البازي , كأنهم توهموا في صوتِه تقطيعًا , ويبدو ذلك  
من تكريرِ صوتي الصادِ والراءِ على صيغةِ المضعَّفِ الرباعيِّ المجردِ .
- المصادرُ التي جاءت على الفَعْلانِ تأتي للاضطرابِ والحركةِ , نحو :  
النَقْرانِ , (الوثبُ صعدًا) , والغليانِ , والغثيانِ .
- المصادرُ الرباعيةُ المضعَّفةُ تأتي للتكريرِ , نحو: الزعزعةِ , والقلقلةِ ,  
والصلصلةِ , والقعقةِ , والصعصعةِ (التحريكِ والقلقلةِ) , والجرجرةِ , والقرقرةِ .
- مثالُ (الفَعْلَى) في المصادرِ والصفاتِ يأتي للسرعةِ , نحو: البَشْكَى ,  
والجَمْزَى , والوَلَقَى .
- وزنُ (استفعل) إنما يأتي في أكثرِ الأمرِ للطلبِ , نحو: استسقى , واستطعم ,  
واستوهب , واستمنح , واستقدمَ عمرًا , واستصرحَ جعفرًا .
- ويفسرُ ذلك بأن الحروفَ في هذا البابِ رُتِّبَت على ترتيبِ الأفعالِ , جاءت  
الهمزةُ والسينُ والتاءُ زوائدَ , ثمَّ وردت بعدها الأصولُ : الفاءُ والعينُ واللامُ ,  
فهذا من اللفظِ وفقَ المعنى الموجودِ هناك , وذلك أنَّ الطلبَ للفعلِ والتماسِه  
والسعى فيه والتأني لوقوعِه تقدَّمهُ , ثمَّ وقعت الإجابةُ إليه , فتبعَ الفعلُ السؤالَ  
فيه والتسببُ لوقوعِه , فكما تبعَت أفعالُ الإجابةِ أفعالَ الطلبِ , كذلك تبعَت  
حروفُ الأصلِ الحروفَ الزائدةَ التي وُضِعَت للالتماسِ والمسألةِ .
- تكريرُ العينِ في المثالِ جعلوه دليلًا على تكريرِ الفعلِ , فقالوا : كسَّرَ ,  
وقطَّعَ , وفتحَ , وغلَّقَ .

ويفسر ذلك بأنهم لمَّا جعلوا الألفاظَ دليلاً للمعاني ، فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابلَ به قوة الفعلِ ، والعين أقوى من الفاء واللام ؛ وذلك لأنها واسطةٌ لهما ، ومكونةٌ بهما ، فصارا كأنهما سياجٌ لها، ومبدولانٍ للعوارضِ دونها .

فلمَّا كانت الأفعالُ دليلاً للمعاني ، كرَّروا أقواها ، وجعلوه دليلاً على قوة المعنى المحدثِ به ، وهو تكريرُ الفعلِ ، ولم يكونوا ليضعفوا الفاءَ ولا اللامَ لكرهيةِ التضعيفِ في أولِ الكلمة، والإشفاقِ على الحرفِ المضعفِ أن يجيءَ في آخرِها ، وهو مكانُ الحذفِ وموضعُ الإعلالِ ، وهم قد أرادوا تحصينَ الحرفِ الدالِّ على قوةِ الفعلِ ، فهذا أيضاً من مساوقةِ الصيغةِ للمعاني .

- إِتْبَاعُ اللامِ العَيْنِ ، وذلك إذا كررت العينُ لأداءِ مدلولِ المبالغةِ ، في نحو: دَمَكَمَك ، وَصَمَحَمَح ، وَعَرَكْرَكَ (قوىٌ غليظٌ) ، وَعَصَبَصَب ، وَغَشْمَشَم .  
ويفسرُ ذلك بأنَّ الموضعَ للعينِ ، وإنما ضامَّتْها اللامُ هنا تبعاً لها ، ولاحقةً بها .

ويقرنُ ذلك بما جاءَ للمبالغةِ في نحو:

اخْلَوْلَقَ ، وَاغْدَوْدَنَ ، وَاغْدَوْدَنَ ، وَاغْمَوْمَى ، وَاذَلْوَلَى ، وَاقْطَوَطَى .

وكذلك في الاسمِ في نحو:

عَثَوْتَلَّ ، وَغَدَوْدَنَ ، وَخَفِيْدَدَ (السريعُ في وصفِ الظليمِ) ، وَعَقَنْقَلٌ ، وَعَبَبَبَلٌ (الضخمُ الشديدُ) ، وَهَجَنْجَلٌ .

- مضاعفةُ اللامِ للمبالغةِ، في نحو: عُنْتَلَّ ، وَصُمَّلَّ ، وَقُمُدَّ ، وَحُرُقُقَّ .



ويؤكدُ ابنُ جنى علاقةَ هذا التكريرِ بالمعنى حالَ ذكرِ ما ضَعَّفَ للإلحاقِ من نحو: أَفَعَنَسَسَ , وَأَسْحَنَكَكَ ؛ حيثُ لا يكونُ التكريرُ لغرضِ التوكيدِ والتكريرِ ؛ لأنَّ ذا إنما ضَعَّفَ للإلحاقِ .

ويعلِّقُ ابنُ جنى على النوعينِ السابقينِ من الزيادةِ بأنَّ الزيادةَ فى النوعِ الأولِ , وهو ما تكونُ فيه للمبالغةِ والتوكيدِ إنما هى طريقٌ معنويةٌ .

أما فى النوعِ الثانى , وهو ما تكونُ الزيادةُ فيه للإلحاقِ إنما تكونُ طريقاً صناعيةً فوصفَ أحوالَ بناءِ الكلمةِ فى النوعِ الأولِ بأنه من الطريقِ المعنويةِ , وهذا يوحى بربطِ الصيغِ , وما فيها من صنعةٍ لفظيةٍ , من تكريرِ وزيادةِ , بالمعنى الذى أُخْتِيرَتْ له هذه الصيغةُ .

وتكونُ الصيغةُ بهذه الزياداتِ علماً لما يأتى على مثالها من كلماتٍ , والعلاقةُ الرابطةُ بين المعنى وما صيغَتْ عليه من تكريرِ أصواتٍ أو زياداتٍ . ويتلائمُ مع هذه الفكرةِ ما ذكره ابنُ جنى تحت عنوانٍ : " بابٌ فى قوةِ اللفظِ لقوةِ المعنى " (8), ويلحظُ فى العنوانِ أن ابنَ جنى فى هذا الموضعِ من خصائصه يربطُ بين اللفظِ والمعنى , وباستقراءنا للبابِ نلاحظُ أن قوةَ اللفظِ لديه تُبنى على فكرةِ المبنى وتعنيه , إذ يجعلُ بعضَ الصيغِ الصرفيةِ تدلُّ على معنى أقوى من الأخرى .

وهو فى هذا الموضعِ يعرضُ أربعَ صيغٍ صرفيةٍ :

- فَعَلٌ , وَأَفَعَوَعَلَ (بضمِّ العينِ فى الأولى) :

نحو: خَشُنَ , وَأَخْشَوْشَنَ , فمعنى : خَشُنَ دون معنى : أَخْشَوْشَنَ , ويعلُّ لذلك بتكريرِ العينِ وزيادةِ الواوِ .

(8)الخصائص : 3- 264 إلى 269 .

ومنه قولهم : أَعْشَبَ المكانُ ، فإذا أرادوا كثرة العُشْبِ فيه قالوا : اعشَوْشَبَ ،  
ومثله : حَلَا واحلَوْلَى ، وخلقَ واخلَوْلَقَ ، وغدِنَ واغدَوْدَنَ .  
- فَعَلَ وَاَفْتَعَلَ (بفتح العينِ فى الأولى) :

نحو: قَدَرَ وَاَقْتَدَرَ ، فاقتدر أقوى معنى من قولهم: قدر ، ومن ذلك قوله- تعالى  
:

﴿فَأَخَذْنَاهُمْ أَحَدًا عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ (القمر من 42) ، فمقتدرٌ هنا أوفقٌ من قادرٍ ،  
من حيثُ كان الموضوع لتفخيم الأمرِ وشدة الأخذِ .  
ومنه كذلك قوله- تعالى- : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (البقرة من  
286) .

- فُعَّالٌ (بضم الفاءِ وتضعيفِ العينِ) :

يقولون : رجلٌ جميلٌ ، ووضيٌّ ، فإذا أرادوا المبالغةَ فى ذلك قالوا : وُضَاءٌ ،  
وجُمَّالٌ ، فزادوا فى اللفظِ هذه الزيادةَ لزيادةِ معناه . ومنه : حَسَنٌ وحُسَّانٌ .  
ويربطُ ابنُ جنى تضعيفَ العينِ فى ذلك بتضعيفِها فى صيغةِ : (فَعَّلَ) ، مثل :  
قَطَعَ ، وقَوَّمَ ، ومَوَّتَتِ الإبلُ ، وفى الاسمِ الذى ليس بوصفٍ ، نحو: قُبِّرَ (جمعُ  
قبرٍ)، وتُمَّرَ (جمعُ تمرٍ ، وهو طائرٌ أصغرُ من العصفورِ) ، وحُمِّرَ (جمعُ  
حمرٍ ، وهو طائرٌ) .

وما يلحقُ بالصفةِ من الأسماءِ ، نحو: خُطَّافٌ (فهو موضوعٌ لكثرةِ الاختطافِ  
به). ويربطُهُ كذلك بمثل : سَكَّينٌ ، فهو موضوعٌ لكثرةِ تسكينِ الذابحِ به ،  
وكذلك : البزَّازُ ، والعَطَّارُ ، والعَصَّارُ ، (فهى لكثرةِ تعاطى هذه الأشياءِ ، وإن  
لم تكن مأخوذةً من الفعلِ) . وكذلك: النَّسَّافُ ، لطائرٍ يكثرُ نسْفُه بجناحيه .  
والخُضَّارِى ، للطائرِ ، وقيل له ذلك لكثرةِ خضرته . والحَوَّارِى لقوةِ حوره ،

وهو بياضه . وكذلك : الزُمَّل والزُمَّيل والزُمَّال , إنما كُرِّرَتْ عينه لقوة حاجته إلى أن يكون تابعًا وزميلًا

- **فُعَال (بضم الفاء وتحريك العين بالفتحة الطويلة) :**

نحو: طُوَال , وعُرَاض , فهما أبلغُ معنَى من طویل , وعريض , وكذلك : خَفَافٌ أبلغُ من خفيف , وقُلَالٌ من قليل , وسُرَاعٌ من سريع , ويربطُ ابنُ جنى بين الصيغتين والمعنى بأنه: وإن كانت (فُعَال) أختَ (فَعِيل) في بابِ الصفةِ , فإنَّ فَعِيلًا أخصُّ بالبابِ من فُعَالٍ , ألا تراه أشدُّ انقيادًا منه , تقولُ : جميلٌ , ولا تقولُ : جُمَالٌ , فلَمَّا كانت (فَعِيل) هي البابُ المطردَ وأريدت للمبالغةِ , عُدِلت إلى فُعَالٍ , فصارعت فُعَالٌ بذلك فُعَالًا , بدون تضعيفِ العينِ في الأولى , وبتضعيفها في الثانيةِ , والمعنى الجامعُ بينهما خروجُ كلِّ واحدٍ عن أصله , أما فُعَالٌ (بتضعيفِ العين) فبالزيادةِ , وأما فُعَالٌ (بدون تضعيفِ العين) فبالانحرافِ به عن فَعِيلٍ .

وابنُ جنى فيما سبق ربط بين الصيغةِ أو المبنى وبين المعنى , فجعلَ تضعيفَ العينِ دليلًا على المبالغةِ , ومثله الانحرافُ عن الصيغةِ الأصليةِ . ونجعلُ من ذلك ما ذكره ابنُ جنى من أنَّ ازدحامَ الدالِ , والتاءِ , والطاءِ , والراءِ , واللامِ , والنونِ , إذا مازجهن الفاءُ على التقديمِ والتأخيرِ , فأكثرُ أحوالها ومجموع معانيها , أنها للوهنِ والضعفِ ونحوهما<sup>(9)</sup>.

تلك الملحوظةُ في بناءِ الكلماتِ وما تدلُّ عليه من معانٍ لا تتدرجُ تحت الصيغةِ والمعنى , وإنما تكونُ في مقابلةِ اجتماعِ الأصواتِ لمعنى معينٍ , ولكنها لا تفسرُ على أساسِ طبيعةِ الأصواتِ للمعنى , ولهذا جعلتها في هذا الموضعِ , ويذكرُ في ذلك

<sup>(9)</sup>يرجع إلى : الخصائص 2-166 إلى 168 .

ابن جنى الكلمات :

الدالف (للشيخ الضعيف) ، والشىء التالف ، واللطيف ، والظليل ، (وهما للأخذ بغير ثمن) ؛ حيث لا يكون له عصمة الثمين ، والطنف (لما أشرف خارجاً عن البناء، وهو إلى الضعف) ، والنطف (العيب) ، والديف (المريض) ، والتنوفة (لأن الفلاة إلى الهلاك) ، والترفة (لأنها إلى اللين والضعف) ، والطرف (فالطرف أضعف) ، والفرد (فالمفرد إلى الضعف والهلاك) ، والفرتى (الفاجرة) ، والفرات (الماء العذب ، وإذا عذب الشئ ميل عليه ونيل عليه) ، والفتور (الضعف) ، والرفق (للكسر) ، والرديف (لأنه ليس له تمكن الأول) ، والطف (الضعف) ، والطفل (للرخص) ، والتفل (للريح المكروهة) ، والدقلى (لضعفه) ، والدفر (للتنن) ، والفلتة (لضعفة الرأى) ، وفثن المغزل (لأنه تنن واستدارة ، وذلك إلى وهى وضعفة) ، والفطر (الشق ، وهو إلى الوهن) .

وفكرة ابن جنى وإن كان مبالغاً فيها فإنه ليس فى كل جوانبها . ولا جدال فى أن الفتل -مثلاً- إنما يكون للتقوية ، لا إلى الوهن والضعف .

وأنبه فى هذا الموضع إلى فكرة ابن فارسفى نحت الكلمات الرباعية والخماسية؛ حيث يقسمه إلى ثلاثة أقسام<sup>(10)</sup>:

1. نحت عن طريق الإدماج بين كلمتين ، فتحت منهما كلمة واحدة ، تكون

أخذه جميعاً منها بحظ .

2. نحت عن طريق زيادة ، وهو ما يجىء على الرباعى ، وهو من الثلاثى

، لكنهم يزيدون فيه حرفاً لمعنى يريدونه من مبالغة .

3. أما الثالث فهو ما وُضع وضعاً .

(10) يُنظر : ابن فارس ، مقاييس اللغة : 1-328 ، 329 ، 332 .

والنوعان الأول والثاني هما اللذان يلائمان الجانبَ الصرفيَّ ؛ حيثُ ترجعُ الكلمةُ المنحوتةُ في النوعِ الأولِ إلى أصلِ المعنيين في الكلمتين المنحوتِ منهما

فالبعثةُ (خروجُ الماءِ من الحوضِ) من : بعق (تفتح) ، وبتق . وبتحتر (تبددُ الشيء) من : البحث ، والبئر . والبرقش (طائرٌ) من : رقس ، وبرش (اختلافُ اللونين) ، والبرجد (كساءٌ مخطَّطٌ) من : البجاد (وهو كساءٌ) ، والبرد ، وبلطح (إذا ضربَ بنفسه الأرض) من : بطح ، وأبلط (إذا لصقَ ببلاطِ الأرض) (11)

وهكذا يستمرُّ ابنُ فارسٍ في مقاييسه يرجع المعنى الواحدَ إلى معنيين متقاربين ، وهو يجمعُ بينهما ، والأصلُ في ذلك الجمعُ بين شيءٍ من أصواتِ اللفظين المقابلين للمعنيين في اللفظِ المنحوتِ .

أما المعنى الثاني فيكونُ زيادةً على الأصلِ الثلاثيِّ، وهذه الزيادةُ تدلُّ على معنى مضافٍ إلى المعنى الأصلِ ، فهو مقابلةٌ بين الأصلِ والزيادةِ في الأصواتِ والأصلِ والزيادةُ في المعنى .

وليس لطبيعةِ الأصواتِ تحليلٌ لغويٌّ في إحداثِ المعنى المقابلِ . فالبلعومُ ، وقد تكونُ البلعمَ ، أصلُها (بلع) ، وزيدت الميمُ عليها لجنسٍ من المبالغةِ في معناه ، وأعتقدُ أنه ليس هناك علاقةٌ بين طبيعةِ صوتِ الميمِ ومعنى المبالغةِ .

ويظلُّ ابنُ فارسٍ يبينُ اللفظَ ومدلوله ، ويبينُ أصله الثلاثيَّ ومدلوله ، ثم يذكرُ حرفَ الزيادةِ دون توضيحٍ لمدلولِ الزائدِ فيه ، ولكنه يفهمُ من معاني الرباعيِّ في هذا القسمِ أنه للمبالغةِ في المعنى الأصلي (12) .

(11) السابق 1-331 ، 332 .

(12) يُرجع إلى السابق 1-332 وما بعدها .

فالبرجمة ، غلطُ الكلامِ ، والراءُ زائدةٌ ، وإنما الأصلُ : البَجْمُ (السكوتُ من عيٍّ أوهييةٍ) .

وبلَّسَمَ الرجلُ: كَرَّهَ وجهَهُ ، فالميمُ فيه زائدةٌ ، وإنما هو من المبلِسِ ، وهو الكَتِيبُ الحزينُ المتندُمُ .

والبحظلةُ (القفرُ قفران اليربوع) ، فالباءُ زائدةٌ ، والحاظِلُ الذي يمشى في شقه . يلحظُ أنَّ كلَّ كلمةٍ لها ما يقابلها من مدلولٍ خاصٍّ بها ، هذا إلى جانبِ مراعاةِ معنى المبنى .

لكنني أنبئُ إلى ما يأتي :

بعضُ المجموعاتِ الاسميةِ تخرجُ عن القاعدةِ العامةِ السابقةِ لمدلولِ الكلماتِ ، ومنها :

- أسماءُ الإشارةِ :

حيثُ تُستعملُ لأداءِ مدلولِ الإشارةِ إلى مشارٍ إليه ، إذن فهي ليس لها مدلولٌ خاصٌّ بها ، وإنما يكونُ مدلولُها مستمدًّا مما أُشيرَ إليه بها . ولذا فإنه يلزمُها إيضاحٌ لما تشيرُ إليه ، فهي مبهمةٌ من أجلِ حاجتها إلى هذا الإيضاحِ ، وبسببِ أنها يمكنُ أن تنتقلَ بين كلِّ المدلولاتِ ، فكلُّ الأشياءِ يمكنُ أن يشارَ إليها بها .

- الضمائرُ :

فهي ليس لها مدلولٌ في ذاتها ، وإنما يكونُ مدلولُها في غيرها فيما تعودُ عليه من أسماءٍ ، وإنما تُستعملُ في الكلامِ للتكنيةِ .

- الأسماءُ الموصولةُ :

إذا احتُسبتْ بألفاظِها ، فإنها لا تدلُّ على شيءٍ ، وإنما تكتسبُ مدلولها مما يُذكرُ بعدها من صلةٍ ، سواءً أكانت جملةً ، أم شبه جملةٍ .

وهذه المجموعات الاسمية<sup>(13)</sup> يكون مدلولها متعلقًا بالجانب التركيبي ؛ حيث يحتاج مدلولها إلى أكثر من كلمة .

- الأعلام :

ألفاظ الأعلام التي تطلق على أعلام البشر ، والأماكن ، أو المواضع ، والبلدان والحيوانات .... إلى غير ذلك في معظمها تكون أسماءً منقولةً ، وأقصدُ بالنقل هنا عدم الاختصاص ، أى أن الاسم العلم يكون مأخوذًا من : صفةٍ أو اسمٍ آخر ، أو علمٍ آخر ، أو مشتقٌ ، أو فعلٍ ، أو مركبٍ إضافيٍّ أو إسناديٍّ أو مزجيٍّ .... أو غير ذلك .

فلا توجد العلاقة القوية الرابطة بين اللفظ اللغوي ومدلوله ، أى : ما يُطلق عليه ، فليس ما يُسمى بحسنٍ يكون حسنًا فى كلِّ أحواله .... وهكذا .

" ولقد جاء فى العبارة المأثورة لجون ستيوارت مل أن أسماء الأعلام تُنبئُ ، ولكنها لا تعنى ، فهى تعينُ الأفراد ، وتدلُّ على شخصياتهم ، إنها تُخبرك من هُم حاملوها ، ولكنها لا تعطى أية معلوماتٍ خاصةٍ بهم ، إنها لاتعدو أن تكون علاماتٍ أو وسائلَ للتعريفِ على الشخصية ، ويمكنُ مقارنتها - من حيث الوظيفة- بخطوطِ الطباشيرِ التى كان يصنعها لصوصُ ألفِ ليلةٍ وليلةٍ للتعرفِ على ضحاياهم المقبلة من المنازلِ التى كانوا يرغبون فى السطوِ عليها ....."(14).

- الأفعالُ : يُفهمُ من بعضِ النحاة أنَّ الفعلَ يدلُّ بما صيغَ عليه من أصواتٍ على عمومٍ أو خصوصٍ. يذكرُ السهيلي أن الفعلَ " يدلُّ على الفاعلِ بعمومه

(13) هذه المجموعات الاسمية : أسماء الإشارة ، والضمائر ، والأسماء الموصولة معالجةً من حيث هذا الجانب فى بحثٍ بعنوان : (الإبهام والمبهمات فى النحو العربى ) للمؤلف .

(14) أولمان ، دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة د / كمال بشر 68 .

أو خصوصيه , نحو : فعلَ زيدٌ , وعملَ زيدٌ , وأما الخصوصُ فنحو: ضربَ  
زيدٌ عمرًا, ولا تقولُ : فعلَ زيدٌ عمرًا , إلا أن يكونَ الفاعلُ هو الباري  
سبحانه " . (15)

العلاقةُ بين الفعلِ والفاعلين , والفعلِ والمفعولين دلاليًا في اللغةِ العربيةِ تحتاجُ  
إلى دراسةٍ جادةٍ . فليست كلُّ الأفعالِ تتلائمُ تركيبياً دلاليًا مع كلِّ الأسماءِ ,  
وكذلك النقيضُ , والفكرُ مطردةٌ مع الأفعالِ والمفعولين . هذا إلى جانبِ ما  
ذكرناه من دلالةِ الزوائدِ في الأفعالِ .

وعلينا أن ننبهَ إلى أنَّ بعضَ النحاةِ يذكرون أنَّ صيغةَ الفعلِ بمفردِها تدلُّ على  
فاعلٍ عامٍّ ومفعولٍ عامٍّ , فإننا إذا قلنا : ضربَ , فإنها تدلُّ على : ضاربٍ  
ومضروبٍ (16).

ولكنه يجبُ ألا نفهمَ من الفعلِ السابقِ إلا مدلولَ : إحداثِ ضربٍ , أو وقوعِ  
ضربٍ, إلا أنه من حيثُ المعنى العامُّ , أو المعنى الاجتماعيُّ فإنه يفهمُ أنَّ كلَّ  
فعلٍ له فاعلٌ ومفعولٌ بواسطةٍ أو بدونِها , وبالتالي يستلزمُ أيُّ فعلٍ وجودَ زمانٍ  
ومكانٍ وعلَّةٍ .... إلى غيرِ ذلك , وبه فإنَّ الفعلَ يتضحُ دلالاتُه مما يتعلَّقُ به من  
كلماتٍ في الجملةِ المنشأَةِ .

- الحروفُ :

(15) نتائج الفكر في النحو : 387 .

(16) يرجع إلى : نتائج الفكر للسهيلي 388 .



قسمٌ كاملٌ من أقسامِ الكلمةِ الثلاثةِ ، وهو قسمُ الحروفِ ، يجعلون تعريفَ مصطلحِهِ : ما دلَّ على معنىٍ في غيره ، ولكنهم في الوقتِ ذاته يُقرنون كلَّ حرفٍ بما يدلُّ على معنىٍ عامٍّ وظيفيٍّ .

ومهما اجتمعت آراءُ النحويين واللغويين على هذا الاتجاهِ ، فإنه مما لا جدالَ فيه أنَّ كلَّ حرفٍ له مدلولُهُ الخاصُّ به ، فالفاءُ تدلُّ على الترتيبِ والتعقيبِ ، أما (ثمَّ) فإنها تدلُّ على الترتيبِ والتراخي ، و(لا) تفيذُ النفيَ ، وهذا مع استثناءِ أحوالِ تناوبِ الحروفِ محالٍّ بعضها . ولهذا فإنَّ كتبَ معانى الحروفِ ، أو حروفِ المعانى تتعدَّدُ من هذا الأساسِ الدلالي .

وتتقسمُ الحروفُ عندَ الزمخشريِّ وشارحِ مُفصِّله<sup>(17)</sup> إلى مجموعاتٍ باحتسابِ الدلالةِ أو المعنى تارةً ، وباحتسابِ الجانبِ النحويِّ تارةً ، ولكنهما في حالِ احتسابِ الجانبِ النحويِّ يُقرنان الحرفَ بدلالاتِهِ ، فعندما يذكرُ الزمخشريُّ حروفَ الجرِّ يُثبتُ :

(من) ومعناها ابتداءُ الغايةِ . و(إلى) تدلُّ على انتهاءِ الغايةِ . و(حتى) تدلُّ على منتهى ابتداءِ الغايةِ . و(في) تدلُّ على الظرفيةِ والوعاءِ . و(الباءُ) للإلصاقِ . و(اللامُّ) للاختصاصِ . و(رُبَّ) للتقليلِ . و(على) للاستعلاءِ . و(عن) للمجاوزةِ . و(الكافُ) للتشبيهِ . و(مُذٌّ ومُنذٌ) لابتداءِ الغايةِ . و(كى) للعلَّةِ والغرضِ . ويذكرُ واوَ القسمِ وباءَهُ وتاءَهُ ، و(حاشا) للاستثناءِ أو التنزيهِ والبراءةِ .

وعندما يذكرُ الحروفَ المشبهةَ بالفعلِ يُثبتُ :

(إنَّ وأنَّ) لتأكيدِ مضمونِ الجملةِ وتحقيقِهِ ، و(لكنَّ) للاستدراكِ ، و(كأنَّ) للتشبيهِ ، و(ليتَ) للتمنى ، (لعلَّ) لتوقعِ مرجوٍّ أو مخوفٍ .  
وعندما يذكرُ حروفَ العطفِ يُثبتُ :

(17) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش 8 / 2 : 155 ، 9 / 2 : 53 .

- (الواو) لمطلق الجمع ، و(الفاء) ، و(ثم) ، و(حتى) تقتضى الترتيبَ مع ذكرِ الفروق الدلالية بينها ، فالفاءُ ترتبٌ بغيرِ مهلةٍ ، أما ثمَّ فبمهلةٍ وتراخٍ ، وقد تكونُ (حتى) كالواوِ والفاءُ تُدخلُ ما بعدها فيما قبلها .
- (أو) و(إمّا) و(أم) ، تجتمعُ في أنّ الحكمَ المذكورَ مسندٌ بها إلى أحدِ الاسمين المذكورين لا بعينه ، أما الأولى والثانيةُ فتقعان في الخبرِ والاستفهامِ والأمرِ ، ويكونُ الجوابُ ب : نعم أو لا .
- أما الثالثةُ فهي: متصلةٌ بمعنى (أى) الموصولةٍ ، وهى المعادلةُ لهزمةِ الاستفهامِ . ومنقطعةٌ ، وهى التى انقطعت مما قبلها خبراً كان ، أو استنفهاماً ، إذ كانت مقدرَةً ب (بل) . وبين (أو) و(أم) فى هذا الموضعِ فروقٌ دلاليةٌ<sup>(18)</sup> .
- (لا) و(بل) و(لكن) ، يكونُ ما بعدها مخالفاً لما قبلها . فأما (لا) فتُخرجُ الثانى مما دخلَ فيه الأولُ ، و(بل) للإضرابِ ، و(لكن) للعطفِ والاستدراكِ إذا دخلت عليها الواوُ، ولمجردِ الاستدراكِ إذا خلت من الواوِ .
- وما العطفُ إلا معنىً قبلَ أن يكونَ باباً نحوياً ، ويتفرغُ منه معانى حروفه السابقةُ ، كلُّ فرعٍ له معناه الخاصُّ به ، وإذا ذكرت حروفُ النفى فإنها تشتركُ فى هذه الدلالةِ العامةِ ، وهى النفىُ ، لكنَّ بين كلِّ حرفِ نفى والآخرِ فرقاً دلاليّاً من جانبِ دلاليٍّ آخرَ .

(18) عولجت هذه القضية فى بحث : سواء فى القرآن الكريم ، دراسة لغوية . للمؤلف .

ف (ما) لنفى الحال , و(لا) لنفى المستقبل , و(لم) و(لما) لنفى الماضى مع الفارق الدلالى بينهما من حيث انقطاع زمن النفى أو استمراره إلى زمن الحديث , وعدم توقع حدوث الموجب أو عدم توقعه .  
و(لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفى المستقبل , و(إن) بمنزلة (ما) فى نفى الحال.

وبعد ذلك نذكرُ :

- حروف التنبيه (ها , وأما , وألا) .
- حروف النداء بقسميها : ما هو للبعيد وما هو للقريب , وما يُستخدم منها للنفج والندبة .
- حروف التصديق والإيجاب (نعم , وبلى , وأجل , وجير , وإى , وإن) .
- حروف الاستثناء (إلا , وحاشا , وعدا , وخلا) .
- حرفى الخطاب (الكاف والتاء) .
- حرفى التفسير (أى , أن) , والحرفين المصدريين (ما , وأن) .
- حروف التحضيض (لولا , ولو , وهلا , وألا) .
- حرف التقريب (قد) وما قد يخرجُ إليه من معانٍ أخرى من : التحقيق والتقليل
- حروف الاستقبال (سوف , والسين , وأن , ولا , ولن) .
- حرفى الاستفهام (الهمزة , وهل) .
- حرفى الشرط (إن , ولو) , إلى جانبهما : إذما ولولا , وأما فى معنى الشرط
- حرف التعليل (كى) , وإلى جانبه اللام بأنواعها التعليلية .

- حرف الردع (كلا) .
- حرف الإنكار (الكسرة الطويلة والهاء) , أو أن يوضع بين الاسم وهذه الزيادة "إن".
- حرف التذكير (حركة طويلة في نهاية الاسم ملائمة لما يتحرك به آخره) .
- حرف الوقف والسكت (الهاء) , وقد يكون الشين .
- حرف التوكيد (النون - ثقيلة وخفيفة) .
- ثم (اللام) بمعانيها المتباينة , و(التاء) التي تدلُّ على التأنيث , و(التتوين) بمعانيه المختلفة التي يدلُّ عليها .

ويلحظُ أن الحروفَ في قسمها الكبيرِ تتخذُ المعنى الذي تشتركُ فيه عنواناً لها . ومنه نستنتجُ أن الحروفَ في اللغةِ العربيةِ لها مدلولُها الخاصُّ بها , وإن كان هذا المدلولُ لا يكتملُ إلا بما يذكرُ بعدها , مثلُها في ذلك مثلُ المبهماتِ , فالظروفُ لا تبينُ إلا بما تضافُ إليه , وأسماءُ الإشارةِ لا تبينُ إلا بالشارِ إليه .... وهكذا من الصيغِ الصرفيةِ والدلالةِ

يجبُ أن نشيرَ هنا إلى ما ذكره الدكتور تمام حسان من العلاقةِ بين الصيغِ الصرفيةِ والدلالةِ ؛ حيثُ يثيرُ جانبَ المعنى الوظيفي العامِّ مقروناً بالصيغِ الصرفيةِ في قوله :

" الصيغُ الصرفيةُ باعتبارها نماذجَ لا كلماتٍ لا يمكنُ أن تحملَ من المعنى إلا المعنى الوظيفي العامِّ الذي قلماً يكونُ جامعاً أو مانعاً , ويندرُ أن يكونَ فيصلاً نهائياً في التحليل .

أما أنه غيرُ جامعٍ فواضحٌ من تعددِ صيغِ الاسمِ والفعلِ والوصفِ , بل تعددِ صيغِ الفرعِ الواحدِ من فروعِ هذه الأقسامِ , كتعددِ صيغِ المصدرِ والصفةِ المشبهة... إلخ .

وأما أنه غيرُ مانعٍ فذلك أنَّ الصيغةَ الواحدةَ قد تكونُ قالبًا يصبُّ فيه أكثرُ من واحدٍ من هذه الفروعِ .

انظرُ مثلاً إلى صيغةِ (فَعَالٍ) ترَها من صيغِ المصادرِ , كقتالٍ وجهادٍ وصراعٍ , ثم ترَها كذلك من صيغِ الأسماءِ , كغلافٍ وكتابٍ وسلاحٍ ...." (19) .  
والصيغةُ الصرفيةُ مثالٌ لا تؤدي جانباً دلاليّاً في الكلامِ المتصلِ إلا إذا مُتَّلتْ كلمةٌ به .

وسأذكرُ في هذا الموضوعِ من البحثِ بعضَ أمثلةٍ لدراسةِ اللغويين العربِ الأوائلِ لجوانبٍ من الدلالاتِ السابقةِ تكونُ هدياً للباحثين المحدثين .

مما ياحقُّ بالصيغِ الصرفيةِ والدلالةِ تلكِ الحروفُ التي تلحقُ بالصيغةِ لتضفيَ إليها دلالةً غيرَ ما وُضِعَتْ له مع هذه الصيغةِ في الأصولِ الصرفيةِ ؛ مع أنَّ العربيةَ قد ألغت هذا الأصلَ الصرفيَ مع هذه الصيغِ .

فمثلاً : (التاء) (20) تفرقُ في الصيغةِ بين المذكرِ والمؤنثِ , لكنها تلحقُ ببعضِ الصيغِ ليس لذلكِ , ولكن لأداءِ دلالاتٍ أخرى , والصيغةُ بدونها تُوفِّقُ عليها صرفياً للمؤنثِ .

- فقد تنتهي الصفةُ المشتقةُ بالتاءِ , وليست فارقةً بين جنسِ المذكرِ والمؤنثِ , أو بين صفةٍ كلٍّ منهما , وإنما لتكونَ فارقاً دلاليّاً بين كونها فاعلةً أو مفعولةً , من ذلك : شاةٌ أكلُ . فتكونُ كثيرةَ الأكلِ , فإذا دخلها التاءُ , فقلنا : شاةٌ أكلُ , كانت بمعنى المفعولِ , أي : مأكولةً .

(19) مقالات في اللغة والأدب 143 .

(20) يرجع إلى : التأنيث في اللغة العربية . للمؤلف . 83 وما بعدها .

- تدخلُ على الصفةِ الخاصةِ بالأنثى لا لتؤنَّثها ؛ فهي مؤنثةٌ بخصوصيتها لها ، وإنما لتفرقَ بين هذه الصفةِ مطلقاً وكونها دالةً على زمنٍ محددٍ ، أى : أن تكونَ صفةً حادثةً الآن أو غداً أو غيرَ ذلك . من ذلك قوله -تعالى- : ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ (الحج 2) . فالمرضعةُ التي هي فى حالِ إرضاعٍ ملقمةً ثديها رضيعها ، أما المرضعُ -بدونِ تاءٍ- فهي المرأةُ من شأنها أن ترضعَ ، وإن لم تباشره حالاً وصفها به (21) .
- كما أنَّ التاءَ تلحقُ بالأعدادِ من ثلاثةٍ وعشرةٍ وما بينهما للفصلِ فى المميّزِ بين ما هو مذكرٌ وما هو مؤنثٌ .
- وتدخلُ التاءُ لاحقةً بالاسمِ للتفرقةِ بين الواحدِ من الجنسِ ونوعه ، وذلك فى الجنسِ الجامدِ الذى لا يصنعه مخلوقٌ -غالباً- ، نحو : تمرٌ وتمرٌ ، وردةٌ ووردٌ ، نخلةٌ ونخلٌ ، شعيرةٌ وشعيرٌ ، بطةٌ وبطٌ .
- كما تلحقُ بالصفاتِ للمبالغةِ أو زيادةِ المبالغةِ وتأكيدها ، نحو : راويةٌ ، فروقةٌ ، ملولةٌ . وكذلك : نسابةٌ ، علامةٌ ، هيوبةٌ ، محذامةٌ (كثيرُ الفصلِ فى الأمور) .
- وقد تلحقُ بالاسمِ لتأكيدِ تأنيثه ، نحو : نعجةٌ ، ناقَةٌ ..... .

- وقد تلحقُ الاسمَ لعوضٍ من حذفٍ فيه , نحو : (عدة , استقامة) , أو لتعريبه , نحو :

(موازجة , جواربة) , أو لتأكيدِ تأنيثِ الجمعِ المكسرِ , نحو : ألوية , أرغفة , صبيبة , غلّمة , قُضاة , سحرّة , برّرة , قرّدة , ديكة , كما تدخلُ على المصادرِ , نحو : عاقبة , عافية .

### من العدولِ الصرفيِّ

كلُّ لغةٍ تخضعُ لعدولٍ كثيرٍ من بنى كلماتها عن القواعدِ الصرفيةِ المطردة , وأذكرُ بأنَّ الصرفَ يقتزنُ بالجانبِ الدلالي بالضرورة , فكلُّ صيغةٍ تتوجهُ إلى دلالةٍ معينةٍ متفقٍ عليه . وللعدولِ الصرفيِّ عواملٌ عديدةٌ لستُ في مجالِ بحثها ودراستها بقدرِ التنبيهِ إلى الظاهرةِ اللغويةِ , وبيانِ أثرها الدلالي .  
وهاكم إشاراتٌ منها :

### من العدولِ الصرفيِّ للتيسيرِ اللغويِّ :

لا جدالَ في أننا لا نستطيعُ أن نفرَّ من فكرةِ التساهلِ في الاستعمالِ اللغويِّ : إما للتيسيرِ على مستعملِ اللغةِ , وإما لطبيعةِ اللغةِ ذاتها في أصواتها ووقوعِها البنيويةِ , وقواعدِ التركيبِ بها .... إلخ . وإما لطبيعةِ مستعملِ اللغةِ وقدرتهِ المحدودةِ في أعضاءِ النطقِ , واستحضارِ الذاكرةِ .... إلخ . وإما لثقافةِ المجتمعِ اللغويِّ التي تفرضُ عليه حدودًا في استعماله للغةِ , من نحو : سيطرةِ فكرةِ زمنٍ معينٍ للاستشهادِ , حدودِ القياسِ , مدى إيمانه بصحةِ ما لا يسمعُ ولم يورثُ من بنى لغويةٍ يحتاجُ إليها , وإما لاختلاطه بمجتمعاتٍ لغويةٍ

مخالفة ، وحدث ظواهر لغوية اضطروا لإقرارها والاعتراف بأكثرها على خلاف محدود .... إلخ .

أشيرُ إلى شيءٍ من ذلك :

من الجانبِ البنيوي :

- اسمُ المصدرِ : يبدو أنّ وجودَ اسمِ المصدرِ في الاستخدامِ اللغوي إنما هو من قبيلِ التخفيفِ اللفظي؛ لذلك فإننا نجدُ أنّ أسماءَ المصادرِ تكونُ في الكلماتِ الشائعةِ الاستعمالِ ، مثل : الكلامِ ، السلامِ ، العطاءِ ، الوضوءِ ، الطُّهرِ ، الزكاةِ .

وهي أسماءُ مصادرٍ للأفعالِ : كَلَّمَ ، سَلَّمَ ، أعطى ، تَوَضَّأ ، تَطَهَّرَ ، زَكَّى ....  
ومصادرُها هي : تَكَلَّمَ ، تَسَلَّمَ ، إعطاءً ، تَوَضُّؤًا ، تَطَهَّرًا ، تَزَكِيَةً ....

العدولُ الصرفي لأمنِ اللبسِ :

من وسائلِ حرصِ اللغةِ العربيةِ على عدمِ الالتباسِ في مدلولِ المقصودِ من الكلمِ الخروجُ على القياسِ في البنيةِ إلى البناءِ على غيرِ الأصلِ .

من ذلكِ تصغيرُ (عيد) ، قياسُه : عُوَيْدٌ ؛ لأنه من : عاد ، لكنَّ العربيةَ تصغرُه

على : عَيْدٌ ؛ كي لا يلتبسَ بعودِ الخشبِ مصغرًا ، إذ هو : عُوَيْدٌ .



## الحذف المتوارث في بنية الكلمة :

قد يحدث حذف في بنية الكلمة العربية سادت عليه ، وانتقلت به عبر الأجيال اللغوية ، ليس لقواعد صرفية ، ولكنه حذف متوارث .  
ونعطي أمثلة لهذا الحذف مقسمين إياه :

1- أسماء تحذف لامها دون تعويض : نحو : دم ، يد ، أخ ..... ، يعود

المحذوف أثناء تثنيتهما ، وجمعها مكسراً ، وتصغيرها ، فيكون : دمان ، أدماء (أدماو) ، دُمَيّ (دميو) ، يدان (يديان) ، أيادٍ (أيادي) ، يُدَيَّة ، أخوان ، إخوة ، أُخَيّ (أخيو) .

2- أسماء تحذف لامها ، ويعوض عنها بالتاء في نهايتها ، نحو : سنة ، ثبة

(الجماعة من الرجال) ، قَلَّة (مصيدة معينة للطبي) ، بُرَّة (الحلقة توضع

في أنف

البعير ، الخخال) .... ، والأصل : سنو أو سنه ، ثبو أو ثبي ، قلو ، برو أو برى ....

3- أسماء تحذف لامها ويعوض عنها بالألف في صدرها . فالتعويض عن

المحذوف يكون بالمخالفة المكانية ، نحو : ابن ، اسم ، است .... ،

والأصل : بنو ، سمو ، سته ...

4- أسماء تحذف فاؤها ، ويعوض عنها بالتاء في نهايتها ، أى : يكون

التعويض عن المحذوف بالمخالفة المكانية ، نحو : عِدَّة ، زِنَّة ..... ،

والأصل : وعد ، وزن .

لكن هناك حذفاً أخرى تحدث بسبب الصنعة الصرفية ، ويحدث عنها

تعويض ، نحو : استمالة ، استعادة ، إعادة ، إفادة .... ، والأصل :

استميالاً، واستعواذاً، إعواداً، إفياداً....، والقضية برمتها تحتاج إلى بحثٍ أعمقٍ وأشملٍ.

**خروج الوحدة الصرفية من معناها الموضوعية له :**

قد تخرج الوحدة الصرفية من المعنى الذي وضعت له ؛ لتكتسب دلالةً أخرى .  
من ذلك :

(كأن) : الموضوعية للغة للتشبيه ، وقد يذهب منها هذا المعنى ، وتصير إلى

معنى الخبر والتيقن ، نحو : كأنني فعلت ذلك .

ومنه قول الشاعر :

كأنني حين أمسى لا تكلمني منيّم يشتهي ما ليس موجوداً (22)

وقول الحارث بن خالد المخزومي :

وأصبح بطن مكة مُفشعراً  
كأنّ الأرضَ ليس بها هشامُ

(23)

ويذكر ابن مالك : " والصحيح أن كأن لا يفارقها التشبيه " (24) ، ويذكر أن

البيت الأول لا حجة فيه ؛ لأن التشبيه فيه يتبين بأدنى تأملٍ ، والثاني يخرج

على أن هشاماً وإن مات فهو باق ببقاء من خلفه بسيره ، وأجود منه أن تجعل

الكاف للتعليل ، فهي مرادفةً للام .

**مخالفة القوانين الصرفية بالدلالة :**

(22) المحتسب 2 / 155 ، شرح ابن يعيش 4 / 77 ، شرح التسهيل 2 / 6 . وفيه رواية : نو

بغيةً بينغى ما ليس موجوداً . ينسب لعمر بن أبي ربيعة ، وليزيد بن الحكم النقي .

(23) الاشتقاق لابن دريد 101 ، 147 ، شرح التسهيل 2 / 6 .

(24) شرح التسهيل 2 / 7 .

- قد تخالفُ الصيغةُ بمجموع وحداتها القوانين الصرفية الدلالية ، من ذلك :
- قد تجعلُ الهمزةُ الثلاثيَّ المتعدىَ لازماً :
- الفعلُ الثلاثيُّ المتعدىَ لواحدٍ إذا صُدِّرَ بالهمزةُ تجعلهُ متعدياً لاثنتين ، نحو :  
قرأ الكتابَ وأقرأه الكتابَ ، فهمَ الدرسَ وأفهمه الدرسَ ، لكنه في سياقٍ آخرَ  
تجعلُ هذه الهمزةُ الثلاثيَّ المتعدىَ لواحدٍ لازماً . من ذلك : عرضَ ،  
وأعرضَ
- تقولُ : عرضَ محمدٌ عليه الأمرَ . فيكونُ متعدياً . أما قوله -تعالى- :  
﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ (طه 124) .  
ومنه : نفَضَ الرجلُ وعاءَه من الزادِ فأنْفَضَ ، أى: أفنى زاده ، وأنْفَضَ  
القومُ ، أى: فنى زادهم . ومنه : كَبَبْتُهُ فَأَكْبَبْتُ .
- وقد تصلحُ الصيغةُ للتعدى واللزوم ، نحو : أضاءَ محمدٌ الحجرةَ ، وأضاءت  
الحجرةُ .
- وقد يظلُّ الثلاثيُّ اللازمُ بعد دخولِ الهمزةِ عليه لازماً ، نحو : أسرعَ في  
مشيه ، وأبطأَ في تقدُّمِهِ .... ، ومنه على الأرجحِ : فاضَ وأفاضَ .
- وقد يظلُّ لازماً ؛ لكنَّ حرفَ الجرِّ المتعدىَ به يتغيرُ ، نحو : فاعوا إلى  
الحقِّ ، وأفاءَ اللهَ عَلَيْهِمْ .

### اختلافُ الصيغِ بنيويًا فاختلافُها دلاليًا :

وليس نوعُ الصفةِ المشتقةِ الواحدُ يصبُّ في التركيبِ دلالةً واحدةً لا يؤثرُ في  
الفرقِ بين كلماتها سوى الجذرِ ، نحو : اسمِ الفاعلِ من : كتبَ ، غيره من :  
سألَ ، أو فهم... إلخ. لكنَّ دلالةَ الصفةِ المشتقةِ تختلفُ عن مثيلتها إلى جانبِ  
الخلافاِ الجذريِّ بتأثيرِ جانبِ الصيغةِ ، فالفرقُ الدلاليُّ بين اسمي الفاعلِ :

- الصَّالِحُ والمُصْلِحُ يؤكد ذلك .

فالصالحُ الذي يتصفُ بالصالحِ لمجردِ الصفةِ ، فعندما أقولُ : محمدٌ صالحٌ ، أى: يتصفُ به . أما المصلحُ فإنه يدلُّ على أنه يُصلِحُ غيره ، وبذلك فإنه متصفٌ بالصالحِ إذن في صيغةِ المصلحِ صلاحٌ وزيادةٌ . والفرقُ بينهما هو الفرقُ بين الفعلينُ : صلَحَ وأصلَحَ ؛ حيثُ (أصلَحَ) فيه (صلَحَ) وزيادةٌ تتمثلُ في التأثيرِ في غيره .

ولنلاحظَ الفرقَ بين الاثنينِ في قوله - تعالى - ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلِهَا مُصْلِحُونَ﴾ (هود 117) . و ﴿وَأَدْخَلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ (النمل 19) . والفرقُ بين الفعلينِ في : ﴿جَنَّتْ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾ (الرعد 23) . ﴿كَفَرَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾ (محمد 2)

وهو الفرقُ بين كلِّ من : فَاهِمٌ ومُفهِمٌ ، خَارِجٌ ومُخْرِجٌ ، نَاصِرٌ ومُنَاصِرٌ ، سَامِعٌ ومُسْمِعٌ .  
- مُقَرَّنِينَ ومُقَرَّنِينَ :

الأولى : جمعُ اسمِ مفعولٍ من مُضَعَفِ العَيْنِ (قَرَّنَ) .  
والأخرى : جمعُ اسمِ فاعلٍ من المزيديِّ بالهمزة (أَقَرَّنَ) .  
والأولى : تدلُّ على الاجتماعِ والتجميعِ والتقيدِ ، ومنه : ﴿وَأَخْرَجْنَا مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ﴾ (ص 38) .

والأخرى : تدلُّ على الإطاعةِ ، من : أَقْرَنَهُ ، أى : أطاقه ، ومنه : ﴿وَمَا كُنَّا لَهُ مُقَرَّنِينَ﴾ (الزخرف 13) ، وما كنا له مطيقين ، أى : قادرين أن نكونَ قرناءً له .

- كما أنه قد تخرجُ صيغةُ المصدرِ إلى معنى اسمِ الفاعلِ , من ذلك : الغورُ مصدرًا بمعنى الغائرِ اسمَ فاعلٍ .
- قد تكونُ المفاعلةُ من الواحدِ :
- المفاعلةُ توجبُ المشاركةَ بين اثنين , نحو : خاصمَ محمودٌ عليًّا . صادقَ الجدُّ حفيدهَ . ساعدَ الصديقُ سائلهَ , لكنه يوجدُ في اللغةِ ما جاءَ على (فاعل) من الواحدِ , نحو : عافاه اللهُ . قاتله اللهُ . عاقبتُ اللصَّ . طارقتُ النعلَ (خصفت إحداهما فوق الأخرى).

#### - قد تخالفُ البنيةُ قواعدَ الإسنادِ إلى الفاعلِ أو المفعولِ :

تفرضُ الدلالةُ بنيةً معينةً في الفعلِ حينَ استخدامه من البشرِ , فيكونُ مبنياً للمجهولِ , أو لما لم يُسمَّ فاعلهُ , ليس إرادةً لما يكونُ عليه البناءُ للمجهولِ من معانٍ أو أغراضٍ؛ ولكن لأنَّ الدلالةَ أو العلاقةَ بين الفعلِ وما أسند إليه ليست علاقةً فاعليةً , وإنما هي مفعولية .

من ذلك : عُمِّرَ فلانٌ يُعَمَّرُ , ولكن يُقالُ : عمَّرَه اللهُ . زُكِمَ أنفهُ . اضطرَّ إلى فعلٍ كذا . وقد يقالُ : اضطرَّته الظروفُ إلى ....

ومنه (25) : زُهِىَ الديكُ (انتفش ريشه) , زُهِىَ علينا (تكبَّر) , عُنِيَ فلانٌ بحاجتِكَ (اهتم) , حُمَّ (أصابته الحمى) , سُلَّ (أصابه السلُّ) , جُنَّ عقله (استترَ وغاب) , غُمَّ الهلالُ , أو الخبرُ (احتجب أو استعجم) , فُلِحَ (أصابه

(25) ينظر : شذا العرف 53 .

الفالَجُ) ، أُغْمِيَ عَلَيْهِ (غُشِيَ) ، شُدَّه (دهش وتَحَيَّرَ) ، امْتُقِعَ أَوْ انْتُقِعَ لَوْنُهُ (تَغَيَّرَ) ....

- ما لفظه يخرج عن قوانين الجمع وهو دالٌّ عليه :

من أنواع الخروج على قوانين الصوغ ما كان لفظه الواحد ، وهو دالٌّ على الجمع، وهو ما ينحصر في أسماء الجمع والجنس الجمعي والإفرادي ....  
إلخ

ويثبت المرزوقي (26) أن هذه الألفاظ لها ثلاث أحوال :

- ما صيغ للقليل بخاصة ، أي : ما كان لأدنى العدد من ثلاثة إلى عشرة .

من هذه الألفاظ : نفر ، رهط ، ذود ....

- ما يرادُ به عددٌ معلومٌ ، ومنه :

صِرْمَةٌ = القطعة من الإبل من الإبلين إلى الثلاثين، وقيل : ما بين

الثلاثين إلى الأربعين أو إلى الخمسين .

صِدْعَةٌ = القطعة من الإبل تبلغ الستين .

هَجْمَةٌ = ما بين الثلاثين إلى المائة من الإبل ، أو ما بلغت الأربعين فما زاد

، أو السبعين إلى المائة ، أو التسعين إلى المائة .

هُنَيْدَةٌ = المائة من الإبل .

عَرَج = ما بلغ الثمانين إلى التسعين من الإبلِ , وقيل : ما بلغ الخمسين  
والمائةَ وفوقَ ذلك , وقيل : الخمسمائة إلى الألف .

- ما يرادُ به التكثرُ , ومنه : قومٌ , نساءٌ , الجاملُ , الباقرُ , الضئيلُ ... .

## الخاتمةُ

" المحورُ الصرفيُّ ودلالةُ الكلمةِ " ينبّه إلى إشاراتٍ في علمِ الصرفِ وهدفه  
ووسائلِ تحقيقها لغويًا , وما هذه إلا تنبيهٌ لواقعٍ في البناءِ اللغوي .  
وإذا كان علمُ الصرفِ يهتمُّ بأحوالِ بناءِ الكلمةِ لإثرائها دلاليًا في التركيبِ  
والاستخدامِ اللغوي ؛ فإنَّ هناك التباسًا حادًا بين الدارسينَ من حيثُ إجراءِ  
بعضِ الظواهرِ اللغويةِ ضمنَ النظامِ الصرفيِّ أو النظامِ النحويِّ.  
والنظامُ الصرفيُّ في اللغةِ العربيةِ محكمٌ ودقيقٌ ؛ لأنها لغةٌ اشتقاقيةٌ , يدلُّ جذرُ  
المادةِ على مدلولٍ متوارثٍ , فهو معجميٌّ , وعن طريقِ القوانينِ الصرفيةِ تولدُ  
عددٌ من الكلماتِ التي ترتبطُ بدلالةٍ عامةٍ حددها علمُ الصرفِ , مع مراعاةِ  
أصلِ دلالةِ الجذرِ .

وتسيرُ جهةُ التوليدِ من الجذرِ في اتجاهينِ أساسيينِ : اتجاهِ الاسمِ , واتجاهِ الفعلِ  
, وفي كلِّ اتجاهٍ تتنوعُ الصيغُ والدلالةُ على العددِ والنوعِ والتعيينِ وما يدخلُ في  
كلِّ ذلكِ من قوانينِ التصريفِ . فكلُّ تغييرٍ في المبنى يقابلهُ تغييرٌ في المعنى ,  
وتتغيرُ جوانبُ الدلالاتِ بين الاسمِ والفعلِ , ولا يغفلُ ما يتدخلُ في توجيهِ  
النتائجِ الدلاليةِ للكلمةِ - اسمًا أو فعلًا - من : قسميها الثالثُ , وهو الحرفُ  
بأنواعه المتباينةِ ذاتِ الدلالاتِ المتباينةِ , وكذلك السياقُ , والموقفُ , والحالُ .

ولنماء الألفاظ اللغوية أساليبٌ عديدةٌ باستخدامها تتنوعُ ، وتتولدُ ، وتتنامى ، فتعطي دلالاتٍ بالزيادة أو النقصان أو التغير ، من : قواعد بناء الكلمة بكل جوانبها الشكلية والدلالية ، وإحكام النطق بالتنوع المحدود للحركات ، والقياس ، والاشتقاق ، والمخالفة بين الحركات .... إلى غير ذلك .

ولا جدال في أنّ بين الصرف والدلالة علاقةً مؤثرةً في البناء اللغوي ، وقد أشار ابنُ جنى إلى شيءٍ من ذلك كثيرٍ وبارزٍ ، لكنني أنبهُ إلى أنّ بعضَ المجموعاتِ الاسمية تخرجُ عن القواعدِ العامةِ لمدلولِ الكلمات ، من : أسماء الإشارة والضمائر .... إلخ . ويظهرُ ذلك في بعضِ الصيغِ الصرفيةِ والتباينِ الدلالي بينها بزيادةٍ بنيويةٍ أو نقصانٍ ، وقد يتجلى ذلك في ظاهرةِ العدولِ الصرفي ، وقد أشارَ هذا البحثُ إلى جانبٍ يسيرٍ منها قاصداً إلفاتِ الانتباهِ لدراستها على هذا النحو من البحثِ، فكان العدولُ الصرفي لتيسيرِ اللغوي ، أو لأمنِ اللبسِ ، أو العدولِ بالحذفِ المتوارثِ في بنيةِ الكلمة ، أو بخروجِ الوحدةِ الصرفيةِ من معناها الموضوعيةِ له ، أو مخالفةً للقوانينِ الصرفيةِ فالدلالة ، .... إلى غير ذلك مما يكونُ عليه العدولُ في البنيةِ فالتغيرُ في الجانبِ الدلالي .



## من المراجع والمصادر:

- أسس اللغة، ماريو باي، ترجمة د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة 1403هـ.
- الاشتقاق لأبي بكر محمد بن حسن بن دريد، تحقيق عبد السلام هارون ، مصر ، مكتبة الخانجي ، د . ت .
- أمالي المرزوقي ، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ، تحقيق : د. يحيى الجبوري ، دار الغرب الإسلامي - بيروت 1995م .
- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، 1972م .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي: لعبد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشيلي، تحقيق: د. عياد الثبتي، بيروت 1407- 1986 .
- البعد الزمني للرموز الصوتية، د. إبراهيم إبراهيم بركات، بحث منشور بمجلة آداب المنصورة 1981م .
- التأنيث في اللغة العربية ، د. إبراهيم إبراهيم بركات ، دار الوفاء ، المنصورة ، 1988م .
- التعريف وأداته في اللغة العربية ، بحث منشور في مجلة كلية الآداب - جامعة المنصورة ، العدد السادس والعشرون - الجزء الأول ، يناير 2000م .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة 52- 1956م .

- 
- دراسات في فقه اللغوي ، د. صبحي الصالح ، ط8 ، بيروت 1980م .
- دراسة الصوت اللغوي، د. مختار أحمد عمر، ط3، القاهرة 1405هـ .
- دروس في الألسنية العامة، لفردينان دي سوسير، تعريب صالح الفرماوي وآخرين، الدار العربية للكتاب 1985م .
- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة وتقديم وتعليق د. كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ط2، 1969م .
- شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، الحلبي، القاهرة 1965م .
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهرى ، مصر ، عيسى البابي الحلبي، د . ت .
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، عالم الكتب، ومكتبة الخانجي، د.ت .
- الصاحبي ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، عيسى الحلبي ، مصر 1977م .
- عوامل تنمية اللغة العربية، د. توفيق محمد شاهين، وهبة، القاهرة 1400هـ - 1980م .

- فصول في علم اللغة العام، فردينان دي سوسير، ترجمة أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1985م .
- القوانين الصوتية في اللغة العربية من خلال كتاب سيوييه، د. إبراهيم إبراهيم بركات، بحث منشور بمجلة آداب المنصورة 1982م .
- الكتاب لسويويه، أبي بكر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة 66- 1975م .
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، القاهرة 1392هـ — .
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1979م .
- اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، القاهرة 1958م .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق علي النجدي وآخرين ، ط2، دار سزكين للطباعة والنشر ، 1986م .
- المدخل إلى علم اللغة، د. محمود فهمي حجازي، ط2، القاهرة 1978م .
- المزهري في علوم اللغة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين ، القاهرة.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

- 
- مقالات في اللغة والأدب، للدكتور تمام حسان، مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1405هـ — 1986م .
- مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون الخانجي ، القاهرة ط3، 1403هـ .
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة 1384هـ .
- من وظائف الصوت اللغوي، د. أحمد عبد العزيز كشك، الفيصلية بمكة المكرمة .
- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، دار الرياض، ط2، 1984م .
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي) التجارية، القاهرة ، د. ت .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، بيروت، دار المعرفة ، د. ت .